

### الاستقرار النقدي المسجل فسخة أمل، إلا أنه لا يغني عن الحاجة الملحة للإصلاحات البنوية والهيكلية والمالية

نمو سلبي للاقتصاد الحقيقي هذا العام شهد الاقتصاد اللبناني نمواً سلبياً في النصف الأول من العام 2024، متأثراً بعواقب الحرب في جنوب لبنان وانعكاساتها السلبية على القطاع السياحي وإجمالي الإستثمار. وكان القطاع السياحي الأكثر تضرراً، سواء في مختلف العطل التي عرفتها البلاد إبان النصف الأول من السنة أم على صعيد الحجوزات لموسم الاصطياف. توازياً، أدى تواتر الأعمال الحربية إلى ثني المستثمرين في مجمل الأراضي اللبنانية عن اتخاذ قرارات استثمارية أو أقله إلى تأخير تنفيذ قرارات سابقة. وهكذا، أثر المستثمرون موقف الترتيب إزاء ضبابية الوضع الأمني في البلاد، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلباً على التآفق الماكرو-اقتصادية والمالية في لبنان.

فائض في المالية العامة خلال الأشهر الخمسة الأولى بعد أكثر من أربع سنوات من اندلاع الأزمة في العام 2019، من المقدّر أن تحقّق المالية العامة حالة من شبه التوازن وفق موازنة الحكومة لعام 2024. فأرقام موازنة الدولة لعام 2024، المصدّقة من قبل المجلس النيابي في 26 كانون الثاني الفائت، تلحظ نفقات عامة بقيمة 308 تريليون ليرة لبنانية (3.4 مليارات دولار) مقابل إيرادات عامة بقيمة 308 تريليون ليرة أيضاً (3.4 مليارات دولار)، ما لا يترك أيّ عجز في الموازنة. في السياق ذاته، سجّل لبنان فائضاً في ماليته العامة بما يقارب 0.6 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024.

استقرار نقدي مطّرد، مصحوب بخلق نقد مضبوط وبنمو متواصل في احتياطات القطع لدى مصرف لبنان في النصف الأول من العام 2024 اتّسمت أوضاع لبنان النقدية في النصف الأول من العام 2024 باستقرار نقدي مطّرد، وبضبط لعمليات خلق النقد بالليرة اللبنانية، وبنمو احتياطات القطع السائلة لدى مصرف لبنان. وقد حصل ذلك بالرغم من المضاعفات السلبية التي خلفها النزاع العسكري في الجنوب طوال أشهر عدّة على الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع السياحي بوجه خاص، في الوقت الذي يعاني لبنان من أزمة متعدّدة الأوجه وفراغ مؤسّساتي غير مسبوق.

انخفاض الودائع والتسليفات يتواصل هذه السنة نشر مصرف لبنان الإحصاءات المصرفية والنقدية العائدة للأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية. ويتبيّن من هذه الأرقام أنه في نهاية شهر أيار 2024، بلغت ودايع الزبائن بالعملة الأجنبية 90.3 مليار دولار، بانخفاض قدره 1 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من السنة. ومقارنةً مع أرقام تشرين الأول 2019 (بداية الأزمة المالية)، تكون الودائع قد تراجعت بقيمة 33.3 مليار دولار. تجدر الإشارة إلى أنه من أصل الحجم الحالي للودائع بالنقد الأجنبي، هناك حوالي 3.5 مليار دولار أموال نقدية "فريش" في المصارف. في موازاة ذلك، تبلغ الودائع بالليرة اللبنانية حالياً 56.7 تريليون ل.ل. مقابل 52.0 تريليوناً في بداية السنة (أي بزيادة قدرها 4.7 تريليون ل.ل.).

هبوط في أسعار الأسهم اللبنانية، فيما لا تزال أسعار سندات الدين تحت تأثير المخاطر الجيو-سياسية المتزايدة والضبابية السائدة حيال الإصلاحات في النصف الأول من العام 2024، هبطت أسعار الأسهم اللبنانية بعد ثلاث سنوات متتالية من الإرتفاع الملحوظ للأسعار، وذلك بخاصة لأنّ بعض المتعاملين في السوق سعوا إلى تحقيق بعض المكاسب في ظلّ التصعيد العسكري على الحدود الجنوبية والإعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ولأنّ الاستقرار النقدي ظلّ قائماً طوال ما يزيد عن السنة. توازياً، بقيت أسعار سندات اليوروبوند اللبنانية عند مستوياتها الدنيا، في ظل فراغ مؤسّساتي متمادٍ وعدم إحراز تقدّم في تنفيذ الإصلاحات، وفي ظل التوتّرات الجيو-سياسية الكامنة والمخاوف المتزايدة من فقدان القدرة على التحكم بمجريات النزاع في الجنوب.

لبنان لا يزال بحاجة إلى برنامج من صندوق النقد الدولي بالرغم من الاستقرار النقدي المحقّق على الرغم من الاستقرار النقدي المحقّق طوال الأشهر الخمسة عشر الماضية، فإن لبنان لا يزال يحتاج إلى برنامج شامل مُعدّ مع صندوق النقد الدولي، من أجل الحفاظ على هذا الاستقرار على الأجلين المتوسط والطويل، ولكن أيضاً من أجل إنجاح المسار الإصلاحي الضروري لتأمين نهوض اقتصادي مستدام بمجمله. إن الاستقرار النقدي المسجّل يعدّ فسخة أمل، ولكن لا ينبغي ألا يحجب عنّا الحاجة الماسّة إلى إصلاحات بنوية وهيكلية ومالية لا بدّ من تنفيذها تحت رعاية هيئة دولية، ألد وهي صندوق النقد الدولي.

#### فهرس

1	الملخص
2	المقدمة
3	السمات الظروفية
3	القطاع الحقيقي
7	القطاع الخارجي
8	القطاع العام
10	القطاع المالي
13	الخلاصة

#### للمراسلة

##### قسم الدراسات والأبحاث

د. مروان بركات  
(1-961) 977409  
marwan.barakat@bankaudi.com.lb

سلمى سعد البابا  
(961-1) 977346  
salma.baba@bankaudi.com.lb

ميشال خوري سخا  
(961-1) 977102  
michele.sakha@bankaudi.com.lb

ستيفاني بو سليمان  
(961-1) 952397  
stephanie.bousleiman@bankaudi.com.lb

إلياس ميسي  
(961-1) 959747  
elias.missi@bankaudi.com.lb

## بنك عوده

سجّل الاقتصاد اللبناني أداءً واهناً خلال النصف الأول من العام 2024، جراء التداخيات السلبية للحرب في الجنوب وتأثيرها السلبي على القطاع السياحي والمجاميع الاستثمارية. فالقطاع السياحي كان الأشد تأثراً سواء كان خلال العطل الموسمية التي شهدها النصف الأول من العام أو من خلال حجوزات فصل الصيف. في موازاة ذلك، لقد وضعت الاعتداءات الإسرائيلية المستثمرين في حال من الترقب وعدم اتخاذ القرار بالاستثمار أو بأقل تقدير دفعتهم لتأخير تنفيذ قراراتهم السابقة. لقد بات المستثمرون في حال انتظار في ظل ضبابية الأوضاع الأمنية في البلاد والتي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على الآفاق الماكرو-اقتصادية والمالية في لبنان.

إن التقلص الذي شهده مختلف مؤشرات القطاع الحقيقي خلال الأشهر الستة الماضية إنما يثبت نظرية الوهن الاقتصادي. من ضمن هذه المؤشرات، نذكر نشاط المطار مع انخفاض عدد المسافرين القادمين بنسبة 5.3% وتقلص الصادرات عبر المطار بنسبة 9.3% خلال الفترة المغطاة. إلى ذلك، تراجع النشاط السياحي عموماً خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024 مع تقلص عدد السياح الوافدين إلى لبنان بنسبة 14.5%. من ناحية أخرى، تحسّنت حركة البناء خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024، كما يستدل من خلال زيادة رخص البناء بنسبة 20.4% سنوياً. كذلك، زاد حجم البضائع في مرفأ بيروت بنسبة 0.8% سنوياً خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024.

على الصعيد الخارجي، ظل ميزان المدفوعات يسجّل فائضاً خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024 بعد الفائض الذي سجّله في العام السابق بأكمله. إذ سجّلت الموجودات الخارجية الصافية في النظام المالي ارتفاعاً مقداره 786 مليون دولار بين كانون الأول 2023 وأيار 2024. ويعود هذا الفائض المسجّل في ميزان المدفوعات إلى ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان بقيمة 563 مليون دولار، بالتلزم مع ارتفاع الموجودات الخارجية الصافية للمصارف بقيمة 223 مليون دولار. ويعزى الارتفاع الأول إلى تدخل مصرف لبنان شارياً للعملة الأجنبية في السوق الموازية، بينما الارتفاع الثاني مرتبط جزئياً بتأثير تعديل سعر الصرف الرسمي على المطلوبات غير المقيمة للمصارف لاسيما ودائع غير المقيمين بالليرة اللبنانية. والجدير ذكره هنا، أنّ سعر الصرف الرسمي الذي كان 15000 ل.ل. للدولار الواحد في كانون الأول 2023 عدّل إلى 89500 ابتداءً من كانون الثاني 2024. وإذا احتسبنا ميزان المدفوعات بسعر صرف رسمي ثابت، يكون قد سجّل فائضاً بقيمة 600 مليون دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024.

وقد حافظت البلاد على استقرارها النقدي في ظل شبه توازن في حسابات المالية العامة وفي ميزان المدفوعات وفي ظل سياسة مصرف لبنان بعدم تمويل الدولة بالليرة اللبنانية والعملات، والحفاظ على ما تبقى من الاحتياطات السائلة من النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان والتي سجّلت نمواً قيمته 1.7 مليار دولار منذ تغيّر القيادة في حاكمية المصرف المركزي في نهاية تموز 2023. نتيجة لذلك، فإن التضخم السنوي الذي كان قد بلغ 301% في حزيران 2023، تراجع إلى 23% في حزيران 2024.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد بلغت الودائع المصرفية بالعملات زهاء 90.3 مليار دولار في نهاية أيار 2024، بتراجع قيمته 1.0 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام. وبالمقارنة مع تشرين الأول 2019 (تاريخ اندلاع الأزمة المالية)، تقلصت الودائع المصرفية بالعملات بمقدار 33.3 مليار دولار. والجدير ذكره هنا أنّ المستوى الحالي من الودائع المصرفية بالعملات يتضمن ودائع نقدية (فريش) بالعملات قيمتها 3.5 مليار دولار. في موازاة ذلك، بلغت الودائع المصرفية بالليرة زهاء 56.7 ترليون ليرة مقابل 52.0 ترليون ليرة في بداية العام (أي بارتفاع مقداره 4.7 ترليون). وبالمقارنة مع تشرين الأول 2019 (تاريخ اندلاع الأزمة المالية)، تقلصت الودائع بالليرة بقيمة 10.7 ترليون ليرة. على صعيد التسليفات، بلغت التسليفات بالعملات للقطاع الخاص زهاء 6.8 مليار دولار في نهاية أيار 2024، بتقلص قيمته 0.8 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام. وبالمقارنة مع تشرين الأول 2019، تقلصت التسليفات بالعملات بمقدار 31.4 مليار دولار. في موازاة ذلك، بلغت التسليفات بالليرة زهاء 10.2 ترليون ليرة مقابل 11.4 ترليون ليرة في بداية العام (أي بتراجع مقداره 1.2 ترليون ليرة). وبالمقارنة مع تشرين الأول 2019، تقلصت التسليفات بالليرة بمقدار 13.8 ترليون ليرة.

وفي ما يخص أسواق الرساميل اللبنانية، فقد شهدت أسواق الأسهم وسندات اليوروبونز تحركات متفاوتة. إذ سجّل مؤشر الأسعار في سوق الأسهم تراجعاً نسبته 19.1% خلال النصف الأول من العام 2024 في ظل سيولة سوقية أفضل نسبياً إذ زادت أحجام التداول بنسبة 19.5% بالمقارنة مع النصف الأول من العام السابق. أما أسعار سندات اليوروبونز فبلغت 6.750 سنتاً للدولار الواحد على طول منحى المردود، مقابل 5.750 سنتاً للدولار الواحد في نهاية العام 2023، علماً أنها كانت قد وصلت إلى 7.875 سنتاً للدولار الواحد عشية اندلاع الصراع في قطاع غزة في 7 تشرين الأول 2023.

في ما يلي تحليل مفصّل لتطورات القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاع العام والمالي في النصف الأول من العام 2024، في حين تتطرّق الملاحظات الختامية لدراسة إذا كان لبنان لا يزال بحاجة لبرنامج من قبل صندوق النقد الدولي على الرغم من الاستقرار النقدي المسجّل في العام المنصرم.

## بنك عوده

## 1- السّمات الظرفيّة

## 1-1- القطاع الاقتصادي الحقيقي

1-1-1- الزراعة والصناعة: القطاعان الأول والثاني يعانيان من تداعيات الحرب الطويلة في الجنوب

لقد تلقى القطاعان الأول والثاني انتكاسة جراء انعكاسات الحرب المستمرّة منذ أشهر ومن الإعتداءات الإسرائيلية على الداخل اللبناني.

وبالتفصيل، كان القطاع الزراعي أحد القطاعات الأكثر تضرراً من التوتّرات العسكرية في جنوب لبنان. فقد أدّت المعارك الى احتراق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، والى تلوّث التربة ودمار شبكات الريّ وشبكات الطرق والى تعطيل سلاسل التوريد وحركة انتقال المزارعين داخل المناطق الجنوبيّة.

في الواقع، كشفت احصاءات حديثة صادرة عن وزارة الزراعة أن استخدام الفوسفور الأبيض، البالغ الخطورة والمحظور دولياً في جنوب لبنان تسبّب باندلاع 812 حريقاً بين 8 تشرين الأول 2023 و5 حزيران 2024، وبالتلف التام لما يزيد عن 2400 دونم من الأجرح والأراضي الزراعية، علماً أن الدونم الواحد يساوي 1000 متر مرّبع. الى ذلك، أصاب الخراب مساحة تقارب 6500 دونم من الأجرح والأراضي الزراعية، وكانت أكثر الأشجار تضرراً هي شجر الزيتون، والصنوبر والسنديان. في هذا السياق، تجدر الإشارة الى أن الضرر أصاب 55% من شجر البلّوط والأزهار والغار كما أصابت 35% من الأشجار الزراعية والحمضيات، و10% من الأعشاب.

ثم أن الاعتداءات بالفوسفور الأبيض، المحظورة دولياً، تسبّبت بنفق 340000 طائر و970 رأس من المواشي. وأظهرت آخر معطيات وزارة الزراعة خراب 13 مزرعة و93 خيمة زراعية و370 قفير نحل، إضافة الى الدمار الكامل لمستودع أعلاف بمساحة 600 متر مرّبع.

فالقطاع الزراعي الذي لحقت به أضرار جسيمة يُضني أهل الجنوب منذ بداية النزاع في تشرين الأول 2023، علماً أن هذا القطاع هو مصدر الدخل الأساسي لما يزيد عن 70% من الأسر الجنوبيّة التي تعتنش من زراعة الأرض، ومن تربية الأبقار والأغنام والنحل.

إزاء هذه التحدّيات، كشفت وزارة الزراعة عن استراتيجيّتها الخمسيّة لفترة 2025-2030، والتي ترمي الى دعم المزارعين بمساعدة المنظّمات غير الحكومية والمنظّمات الدولية من أجل تلبية الحاجات الملّحة الراهنة. ويشمل ذلك التعاون في ميدان الريّ وفي الممارسات الزراعية السليمة بغية زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة، إضافة الى تنفيذ برنامج استثماري للوصول الى قطاع زراعي مستدام ومنيح.

في موازاة ذلك، وافقت وزارة الزراعة على أن تستضيف مقرّاً للمركز الدولي للدراسات الزراعية العليا في البلدان المتوسطيّة (الكائن في مونيبيليه- فرنسا)، من أجل تنمية القدرات العلمية للعاملين في هذا القطاع تمهيداً لتنفيذ استراتيجية 2030-2025 المذكورة آنفاً.

كذلك، وقّعت وزارة الزراعة مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) اتفاقاً حول تربية الأسماك، بتمويل من النروج التي منحت لبنان لهذا الغرض هبة بقيمة 2 مليون دولار أميركي. ويهدف هذا الإتفاق الى تعزيز مناعة سلسلة القيمة الخاصة بالسمك في لبنان، من خلال دعم المؤسّسات الخاصة والعامّة في تطبيق الممارسات المستدامة الرامية الى تحسين البيئة المؤاتية لصيد الأسماك.

أمّا على صعيد القطاع الصناعي، فقد أدّى القتال المتماهي على حدود لبنان الجنوبية الى تدمير شبكات وبنى تحتية، كما الى تعطيل الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، ما أثر سلباً على النشاط الصناعي بمجمله.

وتواجه مصانع الجنوب تحديّات جمة، لا سيّما قلة اليد العاملة واختلال سلاسل التموين، ما أدّى الى تراجع أو توقّف الإنتاجية. وإذا ما اشتدّت المعارك في الجنوب، فسيظلّ النشاط الصناعي معلقاً لفترة أطول.

على العموم، لا يزال القطاعان الأول والثاني يعانيان من عواقب الإعتداءات الإسرائيلية. وفي فترة ما بعد الحرب، سوف يحتاج المزارعون والمنتجون الى المساندة بالدعم وإلى معونة مالية، ما يُرسّي أسس النهوض بهذين القطاعين وإعادة تكوين قدراتهما.

## بنك عوده

## 1-1-2- البناء: تصعيد النزاع الحدودي خفض الطلب العقاري الخارجي في لبنان

عانى القطاع العقاري اللبناني من الصدمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ بداية الأزمات. وبالإجمال، عكس القطاع حالة الوضع الاقتصادي العام. فمن ناحية الطلب، أدت الدورة الكاملة للسوق إلى جعل شراء العقارات والأراضي باهظ الكلفة بالنسبة إلى غالبية المقيمين، ما ووجه ضربة للطلب المحلي. إلى ذلك، أدت المعارك الجارية في جنوب لبنان إلى إضعاف ثقة المستثمرين، ما أحدث مزيداً من التراجع في مستوى الطلب. في موازاة ذلك، تركز العرض بصورة خاصة على استكمال مشاريع قديمة وعلى أعمال الصيانة منذ بداية الأزمة. ومع الدخول في النصف الثاني من العام 2024، لا تزال التوقعات العامة للبنان غير مؤكدة، بسبب جملة أساسيات هزيلة ووهن دولة القانون، وانسداد الأفق السياسي والتحديات الجيوسياسية الناجمة عن الحرب مع إسرائيل.

إن الإنطباع السلبي الذي ولّده الحرب الدائرة في جنوب لبنان يلجم الميل إلى الانفاق ويدفع الأُسْر إلى الحدّ من نفقاتها والإدخار لمواجهة الأوضاع الطارئة والملحة. إلى ذلك، تخيم السلبية المتزايدة على مزاج المستثمرين داخل البلاد. وقد أدى هذا الوضع إلى كبح عمليات الشراء العقارية من قبل المقيمين، ومن قبل مجمل المستثمرين الدوليين، لعدم توافر الحجم اللازم من السيولة بالدولار الفريش ولتأثر ثقة المستثمرين بمناخ عدم الإستقرار السائد في البلاد.

وفي ما يتعلّق بالطلب الخارجي على العقارات في لبنان، فقد ازداد ميل المغتربين والأجانب إلى شراء العقارات حتى نهاية العام 2023. ويفسّر ذلك بأن أسعار العقارات في البلاد كانت رخيصة نسبياً بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في الخارج، وهي تنطوي على مردود عالي المستوى وعلى توقعات واعدة للقيمة المستقبلية مع ثبات استقرار الاقتصاد اللبناني. ولكن، مع مرور الوقت، تغيّر الوضع، لأنّ وهن الاقتصاد الذي ترافق مع مشاكل مثل الاستقطاب السياسي وتباطؤ الإصلاحات وتقلبية الوضع الأمني أسهمت في زيادة مخاطر الاستثمار في نظر المستثمرين الأجانب. وفي ما يخصّ تراجع الطلب بين الربع الأخير من العام 2023 والربع الأول من العام 2024، فقد بلغ عدد العمليات المسجّلة في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الحالية 25251 عملية، أي بانخفاض نسبته 25.0% مقابل 34610 عمليات في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام 2023، حسب معطيات إدارة المساحة والسجل العقاري.

أما من ناحية العرض، وبحسب معطيات نقابة المهندسين والمعماريين في بيروت، فإن مساحات رخص البناء المعطاة في الأشهر الستة الأولى من العام 2024 زادت بنسبة 22.4% قياساً على أرقام الفترة ذاتها من العام السابق. وبالتحديد، ارتفعت هذه المساحات في الأشهر الستة الأولى من العام 2024 إلى 2440177 متراً مربعاً، مقابل 1993036 متراً مربعاً في الأشهر الستة الأولى من العام 2023. ويظهر ذلك تحسّناً حركة البناء إبان الفترة المذكورة، بعد تباطؤ هذه الحركة بين عامي 2022 و2023.

وبالتفصيل، إذا تفحصنا التوزع المناطقي لرخص البناء الممنوحة في الأشهر الستة الأولى من العام 2024، يتبيّن لنا أن محافظة جبل لبنان استأثرت بحصة الأسد (852805 أمتار مربعة أو 34.9% من المجموع)، تلتها محافظتا لبنان الجنوبي والبيقاع اللتان نالتا على التوالي 26.6% من المجموع (649996 م.م.) و19.9% من المجموع (484493 م.م.) في الفترة المذكورة. وحلت محافظة النبطية في المركز الرابع بحصولها على 12.5% من مجموع الرخص (305724 م.م.). أما بيروت فقد شكّلت حصتها 5% من المجموع (121572 م.م.) تلتها محافظة لبنان الشمالي التي اقتصرت حصتها على 1.0% من مجموع الرخص (25587 م.م.). وتعرى هذه الزيادة في مساحات رخص البناء بصورة خاصة إلى ارتفاع مساحات الرخص الممنوحة لجبل لبنان بنسبة 10.4% (بحصة 34.9%) وتلك الممنوحة للبنان الجنوبي بنسبة 9.7% (بحصة 26.6%) كما

## تطور مؤشرات قطاع البناء



## البناء

## الأشهر الأربعة الأولى

2024	2023	2023
52,710	1,592	107,392
9,361	1,493	23,411
198	26	442
5,631	1,066	4,587
2,345	75	3,899

## بنك عوده

الى ازدياد مساحات الرخص المعطاة لكل من البقاع بنسبة 105.6% (بحصة 19.9%) وبيروت بنسبة 93.2% (بحصة 5%). كذلك، زادت مساحات رخص البناء الممنوحة لمحافظة لبنان الشمالي بنسبة 109.9% (بحصة 1.0%) من سنة الى اخرى. في المقابل، سجّل تراجع طفيف في حصة النبطية بلغت نسبته 3.6% (بحصة 12.5%).

توازياً، شهدت تسليمات الأسمنت، التي هي مؤشّر متزامن مع حركة البناء، ازدياداً بنسبة 10.9% في العام 2023 مقارنةً بحجمها في العام 2022. وبلغت كمّيات الأسمنت المسلمة حوالي 2354.6 ألف طن في العام 2023 مقابل 2124.4 ألف طن في العام 2022، ما يعكس تحسّن النشاط قياساً على السنة السابقة. وتأتي هذه الزيادة في أعقاب زيادة بلغت نسبتها 8.9% بين العام 2022 والعام 2021 حيث بلغ مجموعها 1950.7 ألف طن. وقد يدل ذلك على ميل الى التحسّن النسبي في هذا العنصر من مكوّنات حركة البناء في لبنان. مع ذلك، فإن هذا الميل الى التحسّن في تسليمات الأسمنت لا يعبر عن ازدياد بناء مشاريع جديدة، ذلك إن الدافع الرئيسي لانتعاش تسليم كمّيات الإسمنت هو تمويل شركات البناء التي كانت قد باعت شقفاً قبل الأزمة، حسب معطيات مصرف لبنان.

وفي ما يتعلّق بالمستقبل، ثمة مخاطر وفرص تلوح في الأفق. فعلى صعيد الفرص المستقبلية التي قد تُتاح لقطاعي العقارات والبناء في لبنان، من المرجّح أن يؤدّي انتهاء المعارك على الحدود الجنوبية إلى مرحلة إعادة إعمار. ومن المؤكّد أن هذه المرحلة ستنشّط حركة البناء في المناطق المتضرّرة. علاوةً على ذلك، إذا تمّ التوصل إلى اتفاق يضمن الاستقرار على الحدود لأجل طويل، فإن الطلب على العقارات في المناطق التي سيتمّ تجديدها وإعادة إعمارها سيزداد لأن الأسعار الأولية ستكون رخيصة، والاستقرار سوف يجذب الاستثمارات الأجنبية. وعلى المديّن القصير والمتوسط، فإن إعادة فتح أسواق بيروت والمباحثات الجارية لإعادة فتح ساحة الناعمة من شأنها تحفيز الطلب على مكاتب ومحلات تجارية في السوق اللبنانية.

أما على صعيد المخاطر، فإن أجواء الجمود السياسي الراهن في لبنان، إضافةً الى التوتّرات الحدودية، تخيّم على الاتفاق المستقبلية للقطاع. وإذا لم تتمّ معالجة هذه المخاطر ولم تتّخذ إجراءات استباقية، فسوف يستمرّ قطاعا البناء والعقارات في التآكل لأن التوجّه الخارجي سيتحوّل نحو خيارات أخرى، ولأن القدرة الشرائية المحلية قاصرة عن تلبية متطلبات الأسعار لشراء العقارات بوجه عام.

### 1-1-3- التجارة والخدمات: القطاع الثالث لا يزال متأثراً سلّياً بالحرب الدائرة

كان القطاع الثالث في لبنان يسير على طريق النهوض نسبياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023. غير أن هذا المسار تباطأ منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي مع بدء الحرب بين إسرائيل وحماس ونشوب القتال على حدود لبنان الجنوبية. وقد حصل هذا التباطؤ عندما نصح عدد من البلدان رعاياه بعدم السفر إلى لبنان، ما أدى إلى انحسار تدفّق الأجانب والمغتربين. غير أن المنحنى التراجعي أخذ يخفّ بعد الشفاء مع بداية موسم الإصطياف، بفضل الانتشار اللبناني الذي يأتي الى لبنان لتمضية العطلة الصيفية وسط العائلة.

بالتفصيل، ولدى معاينة أداء مطار بيروت الدولي، يتبيّن أن إجمالي عدد الركاب انخفض بنسبة 5.2% في النصف الأول من العام 2024 مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2023، ليلبغ 2995680 مسافراً في الأول مقابل 3160979 في الثاني، كما انخفض عدد الرحلات بنسبة 7.4% سنوياً. وفي الوقت نفسه، زاد حجم البضائع المشحونة والمفرغة في المطار بنسبة 18.0% خلال الفترة المذكورة. وتراجع عدد الركاب القادمين بنسبة 5.3% ليلبغ 1545398 مسافراً في النصف الأول من العام 2024، مقابل 1631446 مسافراً في النصف الأول من العام 2023. أما عدد الركاب المغادرين من مطار

#### التجارة والخدمات

التغيّر	2024			2023				
	فصل 1 / 2 فصل 2 / 6 أشهر	فصل 2 6 أشهر	فصل 1 6 أشهر	فصل 1 6 أشهر	فصل 2 6 أشهر	فصل 1 6 أشهر		
27.8%	36.1%	515	132	383	403	97	306	عدد البواخر في المرفأ*
-6.5%	-15.8%	158	35	123	169	42	127	عدد الحاويات في المرفأ (بالآلاف)*
0.8%	-4.8%	1,661	362	1,299	1,648	381	1,268	البضائع في المرفأ (بالآلاف الأطنان)*
-7.4%	-3.8%	24,815	13,928	10,887	26,785	14,478	12,307	عدد الطائرات في المطار
-5.2%	-4.1%	2,996	1,726	1,270	3,161	1,800	1,361	عدد المسافرين في المطار (باستثناء المسافرين العابرين، بالآلاف)
-85.2%	-68.8%	1,213	497	716	8,212	1,593	6,619	قيمة الشيكات المتقاسة (بملايين الدولارات)

\* أرقام النصف الأول تغطي أول 4 أشهر من العام، الفصل الثاني يغطي نيسان

## بنك عوده

بيروت الدولي فبلغ في النصف الأول من العام الحالي 1450282 مسافراً، بانخفاضٍ نسبته 5.2% مقابل 1529533 مسافراً مغادراً في النصف الأول من العام الماضي.

توازياً، تراجعت عمليات الهبوط والإقلاع بنسبة 7.4% و7.3% على التوالي في النصف الأول من العام 2024، حيث شهد المطار هبوط 12408 طائرات وإقلاع 12407 طائرات خلال هذه الفترة. وفي ما يخص حركة الشحن الجوي من المطار، فقد تمّ استيراد وتفريغ 21529 طناً من البضائع في النصف الأول من العام 2024 بينما تمّ تصدير وتحميل 11417 طناً. وقد سجّل النشاط الأول زيادة بنسبة 40.2% بينما عرف النشاط الثاني انخفاضاً بنسبة 9.3% على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2024 مقارنةً مع حركة الفترة ذاتها من العام 2023.

في موازاة ذلك، تفيد إحصاءات وزارة السياحة أن عدد السيّاح القادمين الى لبنان بلغ 340290 شخصاً في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2023. ما يعني انخفاض التدفق السياحي بنسبة 14.5% مقابل 398186 وافداً خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2023. ويعود هذا التراجع بصورة خاصة الى مواصلة الحرب بين حزب الله وإسرائيل في جنوب لبنان، ما دفع العديد من البلدان الى نصح رعاياها بعدم السفر الى لبنان. فمُنذ اندلاع المعارك، اتّخذ تدقّق الأجانب الى لبنان منحىً سلبياً. وبالتفصيل، بين تشرين الأول 2023 ونيسان 2024، انخفض تدقّق الأجانب بنسبة 19.0% قياساً على الفترة ذاتها من السنة الماضية. الى ذلك، وخلال أشهر الفترة المشار إليها، سجّل تراجع بمعدل 18.8% علماً أن التراجع الأكبر هو الذي عرفه شهر تشرين الثاني 2023، حيث بلغت نسبة انخفاض عدد السيّاح الأجانب الوافدين الى لبنان 36.8% مقارنةً مع عدد الأجانب الوافدين في تشرين الثاني 2022.

ولدى التدقيق في توزّع السيّاح الوافدين حسب الجنسيّة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024، نجد أن الأوروبيين هم الأكثر عدداً إذ بلغت نسبتهم 39.4% (134213 سائحاً) من مجموع السيّاح الوافدين الى لبنان. وتأتي الدول العربية وأميركا في المركزين الثاني والثالث، بحيث بلغت حصة الأولى 29.0% (98719 سائحاً) وحصة الثانية 16.7% (56777 سائحاً) من إجمالي عدد السائحين الوافدين خلال السنة الجارية. أما القارات الأخرى (آسيا، أوقيانوسيا وأفريقيا)، فبلغت حصصها على التوالي 6.2% و5.0% و3.6% من مجموع السيّاح الوافدين. وقد كانت مساهمة الدول الأخرى ضعيفة حيث اقتصر على 50 سائحاً فقط.

وعلى مستوى القطاع الفندقى، تأثرت الفنادق بشدّة بضعف أداء السياحة. ففي كانون الثاني 2024، بلغت نسبة إشغال الفنادق من فئتي 4 و5 نجوم في لبنان 19.7%، بانخفاض نسبته 17.1 نقطة مئوية مقارنة بأرقام كانون الثاني 2023. ويُعزى ذلك الى عوامل عدة، منها المعارك الدائرة على الحدود الجنوبية، والتي قلّصت عدد السيّاح الوافدين، وارتفاع متوسط سعر الغرفة الواحدة بنسبة 187.8% ما جعل أسعار الفنادق مرتفعة جداً بالمقارنة مع البدائل المتوافرة وانتشار إعلانات لشقق برسم الإيجار لقاء بدلات أرخص بكثير مع توافر خيارات بهوامش أوسع وبمزيد من وسائل الراحة، ما أبرز وجود طلب على الفنادق التقليدية.

وعلى صعيد نشاط مرفأ بيروت، فقد سجّل حجم البضائع ارتفاعاً بنسبة 0.8%، وتحديدأ من 1648.2 ألف طن في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2023 الى 1661.0 ألف طن في الفترة ذاتها من العام 2024. الى ذلك، شهد عدد البواخر ارتفاعاً إبان هذه الفترة ليصل إلى 515 باخرة في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024 مقابل 403 باواخر في الفترة ذاتها من العام 2023، أي بزيادة نسبته 27.8%. من ناحية أخرى، سجّل عدد الحاويات تراجعاً بنسبة 6.5% (على أساس سنوي) ببلوغه 157743 حاوية في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024، مقابل 168742 حاوية في الفترة ذاتها من العام السابق.

على صعيد قطاع الإتصالات، وبالرغم مما يختزنه من طاقة نمو كامنة على الأمد الطويل، لا تزال الآفاق سلبية بالنسبة الى سوق الإتصالات اللبنانية. فقلة المنافسة في أسواق الهاتف الثابت والنقّال (الجوّال)، إضافة الى الشروط القانونية والتنظيمية التي ترعاها، من شأنها الإستمرار في التأثير سلباً على أداء القطاع. وتبقى شركة "أوجيرو" مقدّم الخدمات الوحيد للهاتف الثابت فيما تبقى "ألفا" و"تاتش" الشركتين الوحيدتين المولجتين بتقديم خدمات الهاتف النقّال. مع ذلك، ثمة خطر داهم يتهدّد مستقبل القطاع، وهو: التضخم المرتفع الذي يتمخّض عن المطالبة المتصاعدة بزيادة رواتب وأجور العاملين في قطاع الإتصالات. وعلى الرغم من هذه المشاكل، لا بدّ من أن تواصل الشركات المشغّلة لهذا القطاع الإستثمار في توسيع شبكاتها (G/5G4) سعياً الى زيادة تدفقات مداخيلها. ثمّ إن خدمات الخطوط الثابتة آيلة للانحسار بقدر ما يتواصل حلول الهاتف النقّال محلّ الهاتف الثابت.

في المستقبل، إذا استمرّ عدم الاستقرار الإقليمي وإذا ظلّ خطر امتداد الحرب الى لبنان قائماً، فقد يُصاب القطاعان السياحي والفندقى بضرر جسيم. ومع أن المعارك بقيت حتى الآن محصورةً بشكل رئيسي في المناطق الحدودية الجنوبية، إلاّ أنها تكثّفت تدريجياً وتوسّعت مع الوقت. فالتصعيد العسكري على الجبهة اللبنانية يثير المخاوف من حرب أوسع نطاقاً في المنطقة، ما قد يدفع البلدان مرّة أخرى الى تحذير رعاياها من السفر الى لبنان. ومن شأن هذه العوامل

## بنك عوده

أن تولّد انعكاسات سلبية على السياحة في المستقبل، بحيث يتضاءل عدد زوّار البلاد الأجانب ويعدل بعض المغتربين عن زيارتهم العائلية خوفاً من تعدّد مغادرتهم لبنان أو من امتداد الأعمال الحربية إلى كافة الأراضي اللبنانية.

## 2-1- القطاع الخارجي: انخفاض العجز التجاري بنسبة 7% في العام 2023

حسب الأرقام الصادرة مؤخراً عن المجلس الأعلى للجمارك، فقد سجّل لبنان في العام 2023 عجزاً تجارياً بقيمة 14.5 مليار دولار مقابل عجز بقيمة 15.5 مليار دولار في العام 2022، أي بانخفاض نسبته 6.6%. وعلى الرغم من تراجع العجز التجاري، لا يزال هذا الأخير مرتفعاً، كونه يوازي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أن مستواه هو من أعلى مستويات العجز في الأسواق الناشئة عموماً، ما يدلّ على تبعيّة متواصلة تجاه الخارج من شأنها أن تؤثّر على الموجودات الخارجية الصافية للنظام المالي اللبناني.

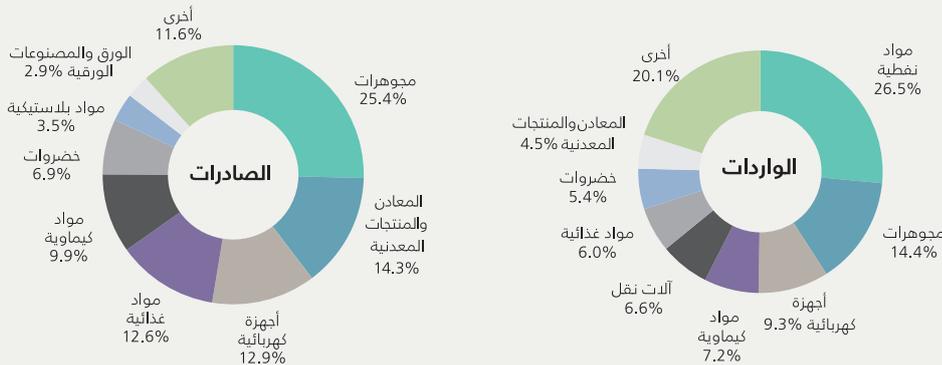
إن العجز التجاري لعام 2023 ناتج عن استيراد بقيمة 17.5 مليار دولار أميركي وتصدير بقيمة 3.0 مليار دولار. وعليه، تكون الواردات قد انخفضت بنسبة 8.0% في العام 2023 (مقابل واردات بقيمة 19.0 مليار دولار في العام 2022) فيما انخفضت الصادرات بنسبة 14.3% في العام 2023 (مقابل صادرات بقيمة 3.5 مليار دولار في العام 2022). ومن جرّاء ذلك، تكون نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد تراجعت من 18.3% في العام 2022 إلى 17.1% في العام 2023، ما يشكّل نسبة متدنية بالمعايير الإقليمية والدولية.

وبالتفصيل، يُظهر توزّع واردات لبنان حسب أنواع السلع والمنتجات أن السيارات ومركبات النقل (6.6% من المجموع) سجّلت أعلى نسبة من التراجع قدرها 42.4% لتبلغ قيمتها 1152 مليون دولار في العام 2023. تلتها التجهيزات والمنتجات الكهربائية (التي تمثّل 9.3% من المجموع) ثم المنتجات المنجميّة (26.5% من المجموع) بحيث بلغت نسبة تراجعها 33.5% و16.8% على التوالي بين عاميّ 2022 و2023. وقد تمّ التعويض عن هذه التراجعات بزيادة الواردات من المجوهرات (14.4% من المجموع) والمنتجات الكيماوية (7.2% من المجموع) والسلع الغذائية (6.0% من المجموع) والتي نمت بنسب راوحت بين 50.2% إلى 2.7% بين 2022 و2023.

في ما يتعلّق بتغيّر الواردات حسب بلدان المنشأ، سجّلت الواردات الآتية من تركيا (7.8% من المجموع) الإنخفاض الأعلى إذ بلغت نسبته 43.4% لتبلغ قيمة المنتجات المستوردة منها 1369 مليون دولار في العام 2023. تلتها الواردات الآتية من الولايات المتحدة الأميركية (4.0%) والصين (11.8%) والتي بلغت نسبة تراجعها السنوي على التوالي 27.2% و23.0% بين عاميّ 2022 و2023. كذلك سجّلت الواردات اللبنانية من اليونان تراجعاً بنسبة 7.6% في الفترة ذاتها. وقد تمّ التعويض عن هذه التراجعات جزئياً بزيادة الواردات الآتية من سويسرا (10.0% من المجموع) وإيطاليا (6.3% من المجموع) بنسبة 177.5% و4.7% على التوالي في العام 2023.

في المقابل، يبيّن توزّع الصادرات حسب أنواع السلع والمنتجات أن المنتجات النباتية (التي تمثّل 6.9% من المجموع) سجّلت أكبر نسبة تراجع، أي 34.8% لتبلغ قيمتها 206 مليون دولار في العام 2023. تلتها المنتجات الكيماوية (9.9% من المجموع) ثم المعادن والمنتجات المعدنية (14.3% من المجموع) والتي انخفضت بنسبة 19.8% و12.4% على التوالي

## توزع الواردات والصادرات (2023)



## بنك عوده

بين عامي 2022 و2023. كذلك تراجعت الصادرات من السلع الغذائية (12.6% من المجموع) بنسبة 3.3% إبان الفترة ذاتها. وقد تمّ التعويض بعض الشيء عن هذه التراجعات بزيادة الصادرات من التجهيزات والمنتجات الكهربائية (12.9% من المجموع) ومن المجوهرات (25.4% من المجموع) بنسبة 12.8% و0.9% على التوالي بين عامي 2022 و2023.

أما توزّع الصادرات حسب بلدان المقصد في العام 2023 فيُظهر أن الصادرات إلى الإمارات العربية المتحدة (19.7% من المجموع) سجّلت الانخفاض السنوي الأكبر نسبياً (-20.9%) بحيث بلغت قيمتها 591 مليون دولار في العام 2023. تلتها الصادرات إلى سويسرا (4.8% من المجموع) فالعراق (5.1% من المجموع) والتي تراجعت بنسبة 7.1% و3.8% على التوالي بين عامي 2022 و2023. كذلك تراجعت الصادرات إلى مصر (5.4% من المجموع) بنسبة 3.0% في الفترة المذكورة. وقد تمّ التعويض جزئياً عن هذه التراجعات بزيادة الصادرات إلى تركيا (9.8% من المجموع) وإلى الولايات المتحدة الأمريكية (4.1% من المجموع) بنسبة 124.6% و19.6% على التوالي في العام 2023.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الصادرات عبر مرفأ بيروت استأثرت بحصة الأسد، إذ بلغت قيمتها 1472 مليون دولار أمريكي، بانخفاض نسبته 8.2% مقارنةً مع قيمتها في العام السابق. أما الصادرات عبر مطار بيروت الدولي فقد سجّلت تراجعاً بنسبة 2.5% إبان الفترة لتبلغ قيمتها 1014 مليون دولار في العام 2023. تلتها الصادرات عبر سورية والتي بلغت قيمتها 216 مليون دولار متراجعةً بنسبة 54.9% بين عامي 2022 و2023. أخيراً، سجّلت الصادرات عبر مرفأ طرابلس انخفاضاً بنسبة 30.5% في الفترة المعنيّة لتبلغ قيمتها 214 مليون دولار في العام 2023.

### 3-1- القطاع العام

#### فائض في المالية العامة مسجّل في الأشهر الخمسة الأولى

بعد أربع سنوات وتيّف من اندلاع الأزمة عام 2019، حقّقت المالية العامة في لبنان نوعاً من شبه التوازن. فأرقام موازنة الدولة لعام 2024، حسبما أقرّها المجلس النيابي بتاريخ 26 كانون الثاني، تلمح نفقات عامة إجمالية بقيمة 308 تريليون ليرة لبنانية (3.4 مليار دولار) مقابل إيرادات إجمالية بقيمة تعادل هي أيضاً 308 تريليون ليرة لبنانية (3.4 مليار دولار)، ما يخلف عجزاً في الموازنة شبه معدوم.

وفي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024، بلغت الإيرادات العامة حوالي 1.7 مليار دولار والنفقات العامة حوالي 1.1 مليار دولار. وعليه، يكون لبنان قد سجّل فائضاً في موازنته العامة بما يقارب 0.6 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024. وهذه النتيجة تفوق تقديرات الموازنة الحكومية للسنة الحالية.

وبحسب الإعلان عن انتهاء مهمة صندوق النقد الدولي في آخر شهر أيار، فقد تحقّق تقدّم في الإصلاحات الضريبية منذ المشورة الأخيرة بموجب المادة رقم 4، مع تحسّن في التدابير السياسية المتّخذة من قبل وزارة المالية، مثل اعتماد سياسات مالية أكثر تشدّداً. إلى ذلك، اتّخذت وزارة المالية إجراءات لتحسين تعبئة الإيرادات المجنية على القيمة المضافة والجمارك. وقد تمّ ذلك بمطابقة قيمة الدولار المطبّق على هذه الضرائب مع سعر السوق، ما قرّب العجز المالي لعام 2023 من الصفر وأتاح مراكمة قدر من احتياطيّات القطع.

بيد أن هذه الإجراءات السياسية لا تسمح بالخروج من الأزمة. وهذا عائد جزئياً إلى الاقتصاد النقدي وغير النظامي الذي

#### المالية العامة: الأرقام الفعلية وأرقام الموازنة (مليون دولار أمريكي)\*

موازنة 2024	موازنة 2023	موازنة 2022	فعلي 2021	فعلي 2020	فعلي 2019	
3,427	1,824	962	1,254	2,739	10,387	إجمالي الإيرادات العامة
3,427	2,461	1,311	1,118	3,468	15,865	إجمالي المصروفات العامة
3,072	2,314	1,210	1,102	3,394	15,225	النفقات الجارية
1,198	1,172	694	612	1,765	6,318	الرواتب وملحقاتها
163	159	119	161	521	5,024	خدمة الدين
1,711	983	397	329	1,108	3,884	نفقات جارية مختلفة
355	147	102	15	75	640	النفقات الرأسمالية
0	-637	-349	136	-729	-5,478	العجز العام
163	-478	-231	297	-208	-455	العجز الأولي
0.0%	-25.9%	-26.6%	12.2%	-21.0%	-34.5%	إجمالي العجز / المصروفات
0.0%	-2.6%	-3.5%	1.1%	-4.5%	-11.4%	إجمالي العجز / الناتج المحلي الإجمالي
18.8%	7.4%	9.7%	10.1%	16.9%	21.5%	الإيرادات / الناتج المحلي الإجمالي
18.8%	10.0%	13.2%	9.0%	21.4%	32.9%	المصروفات / الناتج المحلي الإجمالي
0.9%	-2.0%	-2.3%	2.4%	-1.3%	-0.9%	العجز الأولي / الناتج المحلي الإجمالي
10.4%	6.0%	7.7%	1.4%	2.2%	4.0%	الإفناق الرأسمالي / إجمالي الإفناق
90,000	81,000	31,166	16,164	5,601	1,606	سعر صرف الليرة اللبنانية/دولار أمريكي

\* على أساس المتوسط السنوي لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية

## بنك عوده

من الممكن أن ينمو ويتوسّع، ما يولّد مصاعب بشأن القوننة والمراقبة. الى ذلك، وعلى الرغم من التصديق على موازنة العام 2024 في الوقت المُراد، يلاحظ أن لا جهود جدية لتعزيز وضع المالية العامة، كون الإدارة الضريبية لا تزال قليلة التمويل. ومن شأن ذلك أن يعيق الجهود الرامية الى جباية الضرائب ويعاقب المكلّفين المنضوين في القطاع النظامي. في المقابل، وبسبب قلة الموارد، يتعرّف تقديم الخدمات العامة الأساسية والبرامج الاجتماعية والإنفاق الاستثماري.

وإذا تأملنا في التطورات التي ستؤثّر على النفقات العامة حتى نهاية العام 2024، يتبيّن أن المعارك الحالية على الحدود الجنوبية أدّت الى دمار بُنيّ تحتيّة حيوية كالطرق وشبكات المياه وخطوط الكهرباء وغيرها. ومن شأن ذلك أن يزيد التكاليف المترتبة على الدولة للصيانة والتوصيلات، ومن المفترض أن يزداد هذا الضغط مع اشتداد حدّة المعارك. الى ذلك، تُظهر مستندات خطة الطوارئ الوطنية لقطاع الكهرباء التي أعدتها وزارة الطاقة والمياه أن البلد يعتمد على تجديد الاتفاق حول المحروقات العراقية لإمداده بالطاقة حتى العام 2028 على الأقل. وهذا يعني أن لبنان قد يصبح خاضعاً لاتفاق معقّد لاستيراد المحروقات العراقية بغية تأمين حاجته من الكهرباء، بدون خطة سداد متّفق عليها، ومن شأن ذلك أن يزيد في تأخير انتقال لبنان الى مصادر الطاقة المتجدّدة الأقل كلفةً. ففي إطار هذه الخطة، تهدف مؤسسة كهرباء لبنان الى زيادة حجم الإستيراد بموجب الاتفاق المذكور الى 772 مليون دولار أميركي سنوياً ضمن خطتها لزيادة إنتاج الكهرباء لغاية 8 ساعات يومياً من الآن حتى العام 2028. في المقابل، سوف يزيد ذلك من حجم الدين المتوجّب لصالح العراق، والذي سيصل من الآن حتى العام 2028 الى 5.5 مليار دولار أميركي. وهكذا سيكون لبنان رهينة الوقود الحفري العراقي دون التمكن من إنتاج الكهرباء على مدار الساعة (24/24).

إن هذه النفقات تمارس ضغطاً إضافياً على الدولة التي تواجه أصلاً صعوبة في جني إيرادات لخزنتها. ويفسّر ذلك بإدارة مالية غير كفوءة، وبإغلاق مؤسسات مولّدة للمداخيل (الدوائر العقارية، مصلحة تسجيل السيارات والآليات الخ.)، وبهيمنة الاقتصاد النقدي في لبنان وبمنصّات بالية للحكومة الرشيدة.

على صعيد المساعدة الأجنبية، قدّم الإتحاد الأوروبي للبنان مساعدة مالية بقيمة 1 مليار يورو (1.1 مليار دولار) على ثلاث سنوات لدعم اقتصاد البلاد وللحوّول دون تدفّق موجات اللاجئين الى أوروبا. سوف تخصّص ثلاثة أرباع هذا المبلغ لمساعدة لبنان على جبه التحديّات الناشئة عن استقبال أعداد غفيرة من اللاجئين السوريين. من جهة أخرى، وجّهت الحكومة اللبنانية و151 منظمة (بينها منظمات أممية ومنظمات غير حكومية) نداء الى جهات مانحة للحصول على 2.7 مليار دولار من أجل تمويل خطة استجابة لبنان.

في المستقبل، ثمة مشاكل عديدة ستواصل تهديد استدامة المالية العامة للدولة اللبنانية. وأهم المخاطر على الأمد القريب هو عجز الدولة عن توليد مداخيل كافية بسبب الإستمرار في إقفال مؤسسات بالغة الأهمية وكذلك التكاليف التراكمية التي ستتكبّدها الدولة بسبب تردّي ودمار البنى التحتية الحيوية في البلاد بأسرها جرّاء المعارك على الحدود الجنوبية. زد على ذلك أن علامات تردّي البنية التحتية العامة في البلاد بدأت تظهر من خلال الأضرار على الطرقات والفيضانات الناجمة عن الأمطار بسبب النقص في مجاري الصرف وفي صيانة الطرق وتردّي أحوال الطرق نفسها. من جهة أخرى، تنطوي بعض التطورات على مخاطر تصاعديّة على آفاق المالية العامة في لبنان، مثل بعض التحسينات في آليات توليد المداخيل. توازياً، يوصي صندوق النقد الدولي بأن تستهدف موازنة العام 2025 أيضاً الوصول الى عجز معدوم بفعل إصلاحات مالية أكثر طموحاً، لا سيّما عبر تحسين جباية الإيرادات لتعزيز الإمتثال وإعادة تحديد أولويّات النفقات الجارية من أجل تلبية الحاجات الأساسية في الحقل الاجتماعي والبنى التحتية. وثمة إصلاحات أخرى ينبغي أن تحرز الدولة تقدماً فيها، مثل الشفافية على مستوى القطاع العام، كونها لا تزال محدودة حتى يومنا هذا.

## مؤشرات سوق القطع



## الوضع النقدي

التغيّر حجم	5 أشهر 2024	5 أشهر 2023
التدفقات بمليارين الدولارات		
الموجودات الخارجية الصافية (باستثناء الذهب)	-447	793
الديون الصافية على القطاع العام (باستثناء فروقات القطع)	22,013	4,389
الديون على القطاع الخاص	9,403	-1,386
الاستعمالات = الموارد	30,969	3,796
النقد (م3)	65,039	-6,486
فروقات القطع وأبواب أخرى	-34,070	10,282
		44,352

## بنك عوده

## 4-1- القطاع المالي

## 1-4-1- استقرار نقدي مطّرد، مصحوب بضبط لعمليات خلق النقد وبنمو متواصل في احتياطات القطع لدى مصرف لبنان في النصف الأول من العام 2024

اتّسمت أوضاع لبنان النقدية في النصف الأول من العام 2024 باستقرار نقدي مطّرد، وبضبط لعمليات خلق النقد بالليرة اللبنانية، وبنمو متواصل لاحتياطات القطع السائلة لدى مصرف لبنان. وقد حصل ذلك بالرغم من المضاعفات السلبية التي خلفها النزاع العسكري في الجنوب طوال أشهر عدّة على الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع السياحي بوجه خاص، في الوقت الذي يعاني لبنان من أزمة متعدّدة الأوجه وفراغ مؤسّساتي غير مسبوق.

وفي التفاصيل، بقي سعر الصرف في السوق الموازية مستقرّاً في حدود 89500 ل.ل. في النصف الأول من العام 2024. وقد حصل ذلك في سياق اقتصاد وطني شديد الدولار، وشبه توازن في المالية العامة والحسابات الخارجية، وفي ظل سياسة مصرف لبنان بعدم تمويل الدولة، واستبعاد العجز المالي وكبح خلق النقد وإعادة تكوين احتياطات القطع السائلة بالعملات الأجنبية.

بالفعل، سجّلت احتياطات القطع السائلة لدى مصرف لبنان نمواً مطّرداً طوال النصف الأول من العام 2024 بحيث ارتفعت قيمتها من 9321 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2023 إلى 9928 مليون دولار في نهاية حزيران 2024، أي بزيادة قدرها 607 ملايين دولار. يُضاف إلى ذلك نمو احتياطات القطع السائلة بقيمة 748 مليون دولار بين نهاية تموز 2023 ونهاية كانون الأول 2023، وهي تفسّر خصوصاً بتدخّل مصرف لبنان في سوق القطع الموازية بواسطة شركات نقل الأموال التي تشتري الدولار الأميركي.

في موازاة ذلك، ظلّ النقد المتداول خارج مصرف لبنان قيد الإحتواء نسبياً منذ نهاية تموز 2023، مع انتقال لبنان إلى عهد مالي ونقدي جديد في ظل القيادة الجديدة في حاكمية المصرف المركزي. ففي الواقع، بلغ حجم النقد المتداول خارج مصرف لبنان 60.4 تريليون ل.ل. في نهاية حزيران 2024 (ما يمثّل 6.8% من الإحتياطات الأجنبية السائلة لدى مصرف لبنان) مقابل 58.1 تريليون ل.ل. في نهاية كانون الأول 2023 و62.0 تريليون ل.ل. في نهاية تموز 2023.

وبالنظر إلى استقرار النقد المطّرد في سوق القطع الموازية وإلى التطابق النسبي بين السعر الرسمي للدولار/الليرة اللبنانية وسعره في السوق السوداء، بقي التضخّم منخفضاً جداً وعند حدود 23% في حزيران 2024 مقابل 301% في حزيران 2023 حسب آخر أرقام مؤسسة البحوث والاستشارات.

توازياً، بقي إصدار سندات الخزينة بالليرة أو اليوروبوند معلّقاً منذ بداية العام 2024، انسجاماً مع سياسة مصرف لبنان القاضية بالإمتناع عن تمويل الدولة. وفي ما يخصّ شهادات الإيداع، تراجعت محفظتها الإجمالية بقيمة 654 مليار ل.ل. في الأشهر الستة الأولى من العام 2024، بحيث بلغت 34332 مليار ل.ل. في نهاية حزيران الفائت. وجاء ذلك بعد انخفاضها بقيمة 8161 مليار ل.ل. في العام 2023.

على العموم، يمكن القول إن التدابير السياسية التي اتّخذتها وزارة المالية ومصرف لبنان، بما فيها قرار عدم تمويل الدولة، والسياسة المالية المتشدّدة، والإجراءات الرامية إلى توحيد أسعار الصرف، أسهمت كلّها حسب صندوق النقد الدولي في احتواء تدهور سعر صرف العملة الوطنية، وفي تثبيت الكتلة النقدية ومباشرة الحدّ من الضغط التضخّمي، مع السماح بمراكمة قدر من احتياطات القطع الأجنبي.

في المستقبل، يتوقّف الإستقرار النقدي على الأجلّين المتوسط والطويل على استتباب الأوضاع الأمنية وتنفيذ برنامج إصلاحية شامل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ما يسهم في استقطاب تدفّقات وافدة بالنقد الأجنبي وفي استعادة الثقة.

## 2-4-1- النشاط المصرفي: انخفاض الودائع والتسليفات يتواصل هذه السنة

نشر مصرف لبنان الإحصاءات المصرفية والنقدية العائدة للأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية. ويتبيّن من هذه الأرقام أنه في نهاية شهر أيار 2024، بلغت ودايع الزبائن بالعملات الأجنبية 90.3 مليار دولار، بانخفاض قدره 1 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من السنة. ومقارنةً مع أرقام تشرين الأول 2019 (بداية الأزمة المالية)، تكون الودائع بالنقد الأجنبي قد تراجعت بقيمة 33.3 مليار دولار. تجدر الإشارة إلى أنه من أصل الحجم الحالي للودائع بالنقد الأجنبي، هناك حوالي 3.5 مليار دولار مودعة نقداً في المصارف (أموال نقدية "فريش"). في موازاة ذلك، تبلغ الودائع بالليرة

## بنك عوده

اللبنانية حالياً 56.7 تريليون ل.ل. مقابل 52.0 تريليوناً في بداية السنة (أي بزيادة قدرها 4.7 تريليون ل.ل.). وبالمقارنة مع شهر تشرين الأول 2019 (بداية الأزمة المالية)، تكون الودائع بالليرة قد تراجعت بقيمة 10.7 تريليون ل.ل.

توازياً، بلغت التسليفات المصرفية بالنقد الأجنبي للقطاع الخاص 6.8 مليار دولار في نهاية أيار 2024، أي بانخفاض قيمته 0.8 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من السنة. وبالمقارنة مع تشرين الأول 2019 (بداية الأزمة المالية)، تكون التسليفات بالنقد الأجنبي قد تراجعت بقيمة 31.4 مليار دولار. في موازاة ذلك، تبلغ التسليفات بالليرة اللبنانية حالياً 10.2 تريليون ل.ل. مقابل 11.4 تريليون ل.ل. في بداية السنة الجارية (أي بتراجع قدره 1.2 تريليون ل.ل.). وبالمقارنة مع تشرين الأول 2019 (بداية الأزمة المالية)، تكون التسليفات بالليرة قد تقلصت بقيمة 14 تريليون ل.ل.

وفي ما يخص سيولة المصارف بالنقد الأجنبي في الخارج، فقد بلغت 4.4 مليار دولار في نهاية أيار 2024 مقابل 4.5 مليار دولار في بداية السنة. ويعود التراجع الطفيف للسيولة إلى السحوبات النقدية التي يقوم بها زبائن المصارف، لا سيما بموجب تعميم مصرف لبنان رقم 158. وتُضاف إلى هذه السيولة بالنقد الأجنبي السيولة النقدية المتوافرة في خزائن المصارف اللبنانية محلياً، والتي تقدّر بحوالي 0.8 مليار دولار في أيار 2024، وهو رقم شبه مستقر منذ نهاية العام 2022.

بعد الخفض الكبير لمحفظه سندات اليوروبوند لدى المصارف في السنوات الأخيرة، والذي ترافق مع عمليات رصد مؤونات مرتفعة فرضتها السلطات النقدية على محافظ سندات الدين، استقرت محفظة سندات اليوروبوندز هذه على حالها منذ بداية السنة، بحيث بلغت قيمتها 2.2 مليار دولار في نهاية أيار 2024. وتقدّر القيمة الإجمالية للمحفظة (قبل المؤونات) بـ 10 مليارات دولار في التاريخ ذاته. ويجدر التذكير بأن قيمة هذه المحفظة كانت قد وصلت إلى 14.8 مليار دولار في شهر تشرين الأول 2019.

وفي ما يتعلق بالرسمة، بلغ مجموع الأموال الخاصة 2.9 مليار دولار في نهاية أيار 2024 مقابل 5.1 مليار دولار في بداية السنة، ما يعكس بخاصة أثر خفض السعر الرسمي للعملة الوطنية. ويجدر التذكير بأن الأموال الخاصة كانت قد بلغت مستوى قياسياً قدره 20.6 مليار دولار في تشرين الأول 2019، قبل اندلاع الأزمة المالية في لبنان.

### 1-4-3- البورصة وسوق السندات: هبوط أسعار الأسهم اللبنانية، فيما لا تزال أسعار سندات الدين تحت تأثير المخاطر الجيو-سياسية المتزايدة والضبابية السائدة حيال الإصلاحات

في النصف الأول من العام 2024، هبطت أسعار الأسهم اللبنانية بعد ثلاث سنوات متتالية من الإرتفاع الملحوظ للأسعار، وذلك بخاصة لأنّ بعض المتعاملين في السوق حاولوا تحقيق بعض المكاسب في ظل التصعيد العسكري على الحدود الجنوبية والإعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ولأنّ الاستقرار النقدي ظلّ قائماً طوال ما يزيد عن السنة. توازياً، بقيت أسعار سندات اليوروبوند اللبنانية عند مستوياتها الدنيا، في ظلّ فراغ مؤسّساتي متماد، وعدم إحراز تقدّم في تنفيذ الإصلاحات والتوتّرات الجيو-سياسية الكامنة والمخاوف المتزايدة من فقدان القدرة على التحكم بمجريات النزاع في الجنوب.

وبالتفصيل، تدهورت أسعار الأسهم في بورصة بيروت في الأشهر الستة الأولى من العام 2024، كما يعكسه تراجع مؤشر الأسعار بنسبة 19.1%، بعدما كانت قد سجّلت على مدى ثلاث سنوات متتالية ارتفاعاً كبيراً وصل إلى 168.8% منذ بداية الأزمة في 17 تشرين الأول 2019 حتى نهاية العام 2023، علماً أن أسعار الأسهم محرّرة بالدولار المحلي.

فالتحليل المعمّق للأسهم الفردية يُبيّن أن أسعار أسهم سوليدير من فئتي "أ" و "ب" ، والتي كانت قد ارتفعت بما يزيد عن 16 ضعفاً منذ اندلاع الأزمة في 17 تشرين الأول 2019 حتى نهاية كانون الأول 2023، سجّلت تراجعاً بنسبة 22.5% و 23.3% على التوالي في النصف الأول من العام 2024 لتبلغ 69.05 دولاراً و 69.00 دولاراً على التوالي في نهاية حزيران 2024. من جهة أخرى، سجّلت أسعار الأسهم المصرفية انخفاضاً معتدلاً بمعدل 5.4% في الأشهر الستة الأولى

## النشاط المصرفي

التغير حجم	أيار 24	كانون الاول 23	تشرين الاول 19	بملايين الدولارات
-10,955	104,295	115,249	262,804	الموجودات المصرفية
-2,206	2,886	5,092	20,602	الأموال الخاصة
-3,817	90,933	94,750	168,364	ودائع الزبائن
-2,836	634	3,470	44,727	منها ودايع بالليرة اللبنانية
-981	90,299	91,280	123,637	منها ودايع بالعملة الأجنبيّة
-1,424	6,898	8,321	54,166	التسليفات
-645	114	759	16,029	منها تسليفات بالليرة اللبنانية
-779	6,783	7,562	38,136	منها تسليفات بالعملة الأجنبيّة

## بنك عوده

من العام 2024. فالواقع أن سعر الأسهم التفضيلية لبنك عوده من فئة "أ" سجّل تراجعاً لافتاً بنسبة 50.0% ليلبغ 21.45 دولاراً، علماً أن هذا السهم غير سائل، تلتها أسهم بنك عوده "العادية" (-36.2%) التي بلغ سعرها 1.50 دولار، ثم أسهم بلوم بنك "العادية" (-17.1%) التي بلغ سعرها 2.90 دولار، فأسهم بنك بيبيلوس "العادية" (-10.0%) التي بلغ سعرها 0.63 دولار فأسهم بنك بيمو "العادية" التي تراجع سعرها بنسبة 4.0% ليلبغ 1.20 دولاراً. في المقابل، ارتفع سعر ايصالات الإيداع العمومية العائدة لبلوم بنك بنسبة 8.3% في الفترة المذكورة ليصل الى 3.25 دولاراً. أما في فئة الأسهم الصناعية، فقد ارتفع سعر سهم شركة "الإسمنت الأبيض اسمي" بنسبة 59.1% ليلبغ 35.00 دولاراً، فيما سجّل سعر سهم شركة "هولسيم لبنان" ارتفاعاً نسبته 2.5% ليصل الى 61.00 دولاراً.

وترافق هبوط أسعار الأسهم مع تراجع تفضيئة الأسعار في بورصة بيروت. فهذه التفضيئة، التي تُقاس بنسبة الفارق المعياري للأسعار/متوسط الأسعار، بلغت 7.5% في النصف الأول من العام 2024 مقابل تفضيئة أعلى بكثير وصلت نسبتهما الى 10.7% في النصف الأول من العام 2023.

وفي ما يخص حجم التعاملات، زادت القيمة الإجمالية لعمليات التداول في بورصة بيروت بنسبة 19.5% في النصف الأول من العام 2024 لتصل الى 243 مليون دولار أميركي، علماً أن أسهم سوليدير ظلّت تستأثر بحصة الأسد من حركة البورصة (94.0%) تلتها الأسهم الصناعية (4.3%) ثم الأسهم المصرفية (1.7%). في موازاة ذلك، تراجعت الرسملة البورصية في سوق الأسهم اللبنانية بنسبة 7.0% في فترة 12 شهراً، وتحديداً من 17928 مليون دولار أميركي في نهاية حزيران 2023 الى 16671 مليون دولار في نهاية حزيران 2024. ومن جّزاء ذلك، بلغت نسبة الدوران الإجمالي في بورصة بيروت، والتي تُقاس بقسمة حجم التبادلات على الرسملة البورصية، 2.9% في النصف الأول من العام 2024 مقابل 2.3% في النصف الأول من العام 2023.

أما على صعيد سوق سندات اليوروبوندرز، فقد ظلّت أسعار السندات السيادية اللبنانية عند أدنى مستوياتها بفعل المعارك المتواصلة في قطاع غرّة منذ بضعة أشهر والمخاوف المتزايدة من التصعيد العسكري في الجنوب ومن تحوّل النزاع الى حرب إقليمية أوسع نطاقاً. وقد فاقم هذا الوضع قراراً صندوق النقد الدولي بتعليق المفاوضات حول برنامج إنقاذي- إصلاحية مع لبنان حتى انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة فعّالة وذات صلاحية كاملة. يضاف الى ذلك أن الاتفاقيات بإعادة شراء السندات في أمد قريب أخذت تتلاشى تدريجياً.

في هذا السياق، أعرب المصرف الاستثماري "بنك أوف أميركا" في حزيران 2024 عن شكوكه بإمكان إعادة شراء سندات اليوروبوندرز في أجل قصير، مضيفاً أنه بالنظر الى بقاء القيود على سحب الودائع من القطاع المصرفي، فإن إعادة شراء سندات اليوروبوندرز قد يولّد احتجاجاً داخلياً عارماً، ما يعني على الأرجح أن الطبقة السياسية قد لا تتقبّل الالتزام بمتابعتها.

وعليه، أقفلت أسعار السندات السيادية اللبنانية في النصف الأول من العام 2024 على 6.750 سنتاً للدولار الواحد، ما ينطوي على زيادة بمقدار 0.75 نقطة منذ بداية العام 2023، علماً أن أسعار سندات الدين كانت قد بلغت 7.875 سنتاً للدولار الواحد قبل اندلاع النزاع في 7 تشرين الأول 2023.

في المستقبل، سوف تكون آفاق الأسواق المالية اللبنانية رهناً بوضع النزاع العسكري في الجنوب، وإنجاز اختراق في الأزمة السياسية الراهنة، وعقد اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي، وتجسيد فعلي للمساعدة الدولية، ما يرسى قواعد مفاوضات بناءة مع حملة سندات اليوروبوندرز.

## اداء الأسواق المالية

## اسعار اليوروبوندر السيادية الطويلة الأجل

سنت للدولار الواحد



## القطاع المالي غير المصرفي

حزيران 2024 2023 2022 2021 2020 2019 2018

بورصة بيروت	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
الرسملة البورصية (بملايين الدولارات)	16,671	20,597	14,578	10,625	7,176	7,540	9,117
إجمالي حجم العمليات (بملايين الدولارات)	243	581	440	354	233	197	376
حجم العمليات السنوية/الرسملة البورصية	2.9%	2.8%	3.0%	3.3%	3.2%	2.6%	4.1%
مؤشر الأسعار	147.5	182.3	129.0	94.0	63.5	69.7	83.9
التغير في مؤشر الأسعار	-19.1%	41.3%	37.2%	48.1%	-8.9%	-16.9%	-14.6%
سندات اليوروبند اللبنانية							
الحجم الإجمالي (بملايين الدولارات)	31,314	31,314	31,314	31,314	31,314	28,314	30,964
متوسط سعر السندات في نهاية الفترة (سنت لكل دولار أميركي)	6.50	6.00	5.75	10.25	13.44	50.23	83.89

## بنك عوده

## 2- الخلاصة: هل لا يزال لبنان بحاجة لبرنامج مع صندوق النقد الدولي بغض النظر عن الاستقرار النقدي المسجل لأكثر من عام

على الرغم من الاستقرار النقدي الملحوظ خلال الأشهر الـ15 الفائتة، إلا أنّ لبنان لا يزال بحاجة إلى اتفاق شامل مع صندوق النقد الدولي، من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي في المدى المتوسط والطويل وكون المسار الإصلاحية يؤمن نهوضاً اقتصادياً مستداماً بشكل عام. هذا الاستقرار النقدي مرّتب به، ولكنه لا ينفي الحاجة الملحة للإصلاحات الهيكلية والمالية وعلى صعيد المالية العامة والتي بحاجة إلى رعاية دولية من أجل حسن التطبيق، الا وهي صندوق النقد الدولي.

أولاً، لا يمكننا إلا أن نوهه بالاستقرار النقدي المحقّق حتى الآن. إذ حافظت الليرة اللبنانية على استقرارها مقابل الدولار الأميركي منذ نهاية آذار 2023، في حين تمكّن مصرف لبنان من تعزيز احتياطياته من النقد الأجنبي وجعل التضخم مضبوطاً. لقد جاء الاستقرار في سعر صرف الليرة مقابل الدولار في السوق الموازية في ظل:

(1) اقتصاد مدولر بشكل كبير، مع عرض محدود للنقد المتداول بالليرة اللبنانية. فقد بلغ حجم النقد المتداول حوالي 60 ترليون ليرة (أي ما يوازي 675 مليون دولار)، ما يشكّل 7% من الاحتياطيات السائلة من النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان والتي تبلغ حالياً 10.3 مليار دولار.

(2) شبه توازن في حسابات المالية العامة مع احتواء العجز؛ إذ شهدت الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024 فائضاً مالياً بقيمة 0.6 مليار دولار نتيجة تسجيل إيرادات عامة بقيمة 1.7 مليار دولار مقابل مصروفات عامة بقيمة 1.1 مليار دولار، ما أدى إلى تسجيل فائض مالي شهري يفوق قليلاً 100 مليون دولار.

(3) شبه توازن في الحسابات الخارجية حيث سجّل ميزان المدفوعات فائضاً طفيفاً في السنة الماضية بعدما كان معدل عجزه السنوي 5 مليارات دولار منذ بداية الأزمة؛ وإذا احتسبنا ميزان المدفوعات بسعر صرف ثابت، يكون قد سجّل فائضاً طفيفاً بقيمة 0.5 مليار دولار (بعد الأخذ في الحسبان تأثير تعديل سعر الصرف الرسمي على الموجودات الخارجية الصافية لدى المصارف من خلال الودائع غير المقيمة بالليرة)، ما يشير إلى أنّ الأموال الوافدة إلى لبنان تجاوزت قليلاً الأموال الخارجة منه بنحو يقارب 500 مليون دولار.

في نظرة مستقبلية، إنّ السيناريو الإيجابي المأمول يعتمد على إنهاء الحرب في الوقت القريب، وانتخاب رئيس للجمهورية سريعاً وتشكيل حكومة فاعلة وكفوءة، وإطلاق عجلة الإصلاحات، والتوصل إلى اتفاق نهائي مع صندوق النقد الدولي والحصول على الدعم الدولي المرجوّ.

نحن نعتقد بأنّ التوصل إلى اتفاق شامل مع صندوق النقد الدولي أمر محوري. فليبنان بحاجة ماسة إلى الدعم الدولي الذي يؤمنه برنامج صندوق النقد. إلى ذلك، يعتبر الاتفاق مع صندوق النقد ضرورة لكي تقدم الدول المانحة والمؤسسات الدولية الدعم المالي للبنان تطبيقاً لوعودها السابقة والتي لم تترجم على الأرض حتى الآن في ظل غياب مراقب دولي للإصلاحات ألا وهو صندوق النقد.

ختاماً، نبقى آملين بالتوصل إلى اتفاق نهائي بين لبنان وصندوق النقد الدولي من أجل وضع حدّ للأزمة الاقتصادية والمالية التي ترزح تحتها البلاد منذ خمس سنوات ووضع البلاد على سكة النمو الاقتصادي الإيجابي والمستدام، ما يحد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الأسر اللبنانية بشكل عام. ونحن نرى أنه في حال عدم إبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد، قد يحصل تدهور إضافي على الصعيد الماكرو-اقتصادي، والصعيد المالي وعلى الصعيد الاجتماعي. عليه، لبنان يحتاج للالتزام بالكامل بكل ما يمكن أن يؤمن الامتثال في مسار المحادثات مع الصندوق والتي نعتبرها فرصة تاريخية للبنان بشكل عام.